أخرى او ارباكها على الاقل؛ هذا عدا عن التهديد الكوني، الذي شكله امتلاك العملاقين للاسلحة النووية؛ اضافة الى التهديدات التي يشكّلها الخلل البيئوي، الذي كثر الحديث عنه في السنوات الاخيرة. ولذا صار اهتمام العالم، ككل، بأي قضية، أو مشكلة، في أي بقعة من بقاع الكرة الارضية ليس انطلاقاً من مواقف انسانية ـ اخلاقية فقط، بقدر ما هو دفاع عن الوجود البشري. وقد عمدت الدول الفاعلة كونياً، أي التي تدور في فلكها مجموعات دولية، الى استخدام نفوذها لدى الدول الاقل شأناً لانهاء ما صار يطلق عليه «بؤر التوتر» في العالم. وفي حين كان حل القضايا الدولية، أو مشاكل التوتر، يتمّ حسب منطق «ميزان القوى» في السابق، صار، بعد التوجّه السوفياتي الاخير (البيريسترويكا) الذي فرض منطقه على العالم، يتمّ، أو يُبحث، حسب منطق «ميزان المصالح»، وساد مبدأ «التعاون» بين الدول العظمى، بدلاً من مبدأ «التصارع». وقد توصّل العالم الى حل مشكلات كانت تبدو معقّدة الى درجة تستعصي على الحل خلال العامين الاخيرين (مشكلتا افغانستان وناميبيا، مثلاً) بموجب نظام العلاقات الدولية الجديد الذي بدأت اسسه تُرتسم من خلال القمم بين الدول الكبرى، وليس فقط بين العملاقين، السوفياتي والاميركي.

وقد كانت مشكلة الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة، نقطة ثابتة على جدول أعمال القمم كافة التي عقدتها التجمّعات الدولية، من قمم السوق الاوروبية المشتركة، الى قمّة دول عدم الانحياز، الى قمم العملاقين، السوفياتي والاميركي؛ بل ان وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، وجد نفسه، بعد شهور قليلة من اندلاع الانتفاضة، مدفوعاً الى المنطقة التي شطبها من جدول اهتماماته بعد فشل اتفاق ١٧/٥/١٩٨٣ بين الحكومة الاسرائيلية ولبنان ـ الذي اعتبر نفسه عرّابه ـ وذلك خوفاً من انفجارها، وممّا سيعكسه هذا الانفجار على العالم. وقام شولتس، في حينه (١٩٨٨)، بأربع جولات مكوكية على دول المنطقة، بحثاً عن صيغة للتوصل الى التفاوض على تسوية لحل المشكلة الفلسطينية، وقدّم مشروعاً محدداً ومبرمجاً زمنياً لانهاء الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني / العربي[٢٠]. الّا ان تلك المبادرة اعتمدت على ما كان سائداً حتى ذلك الوقت لدى الدبلوماسية الاميركية حول صيغة حل المشكلة الفلسطينية، على أساس ما عرف باسم «الخيار الاردني» الذي يقضي بانسحاب اسرائيل من على مناطق من الاراضي الفلسطينية المحتلة يتولّى التفاوض حولها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، على ان ترتبط تلك الاراضي باتحاد كونفدرالي مع الاردن.

واعتبرت قيادة الانتفاضة «مبادرة شولتس» خطة سياسية لاجهاض الانتفاضة، والالتفاف عن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة؛ ولذا أعلنت، في نداء لها، الرفض القاطع «لمبادرة شولتس وجولاته في المنطقة، والتي تمثّل حلقة جديدة في محاولاته اليائسة لاجهاض انتفاضتكم المجيدة، ومحاولة اضافية لممارسة الضغوط الاميركية على بعض الاطراف العربية للتأثير في القرارات السياسية للقمة العربية [قمة الجزائر، ١٩٨٨] لترويج مبادرة شولتس والحلول المنفردة، ولتنسجم مع التوجّهات والمخططات الامبريالية الاميركية في المنطقة» (النداء الرقم ١٩). وأعلنت الى جماهير الانتفاضة ان «تمسّككم بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، والتفافكم الراسخ حول ممثلكم الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية... [هو] الردّ الحاسم على المؤامرات والمشاريع والخيارات كافة التي تستهدف النيل من حقوقكم الوطنية وتصفية قضيتكم، بدءاً [باتفاقيتي] كامب ديفيد... وانتهاء بخطة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس» (النداء الرقم ١٩). وأكدت قيادة الانتفاضة للجماهير الفلسطينية «ان استمراركم